صناعة الخليج

صفحة متخصصة يتم اعدادها بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك» وتنشر أول يوم إثنين من كل شهر

تطرح مجموعة من الفرص الاستثمارية الواعدة

جويك تعقد الملتقى الأول لمصنعي الأغذية وبرامج الأمن الغذائي في الخليج

عقدت «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك)، أمس، بمركز الدوحة للمؤتمرات والمعارض الملتقى الأول لمصنعي المنتجات الغذائية وبرامج الأمن الغذائي في دول الخليج العربية»، و«معرض فودكس قطر» تحت شعار «رحلة من المزرعة إلى المائدة»، بتنظيم من شركة الفجر للمعلومات والخدمات ممثلة بشركة الخليج للتسويق، والذي يستمر حتى غداً الثلاثاء. يتخلل الملتقى جلسات عمل تتضمن عرضاً للمنظمة حول تشخيص واقع ومكونات الصناعات الغذائية بدول مجلس التعاون ودورها في توفير الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون، وورقة عمل من جامعة قطر حول الصناعات الزراعية، إضافة لعرض الفرص الاستثمارية واستعراض تجارب الجهات ذات الصلة والمتخصصة في مجال التصنيع الغذائي.

طرحت «جويك» مجموعة من الفرص الاستثمارية الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى عرض تقديمي لشركة المناطق الاقتصادية، وكذلك جلسات لعرض التقنيات في التصنيع الغذائي من الشركات العارضة في FOODEX.

واقع الصناعات الغذائية في الخليج

أولت دول مجلس التعاون المزيد من الاهتمام والمساندة لتطوير وتنمية الصناعات الغذائية، وبموازاة ذلك بذلت جهوداً كبيرة لتنمية الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية، باعتبارها أحد المقومات الأساسية لتنمية وتطوير قطاع الصناعات الغذائية الخليجية.

تعتبر الصناعات الغذائية إحدى الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الإستراتيجي، حيث إنها تسهم بشكل فعّال في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، والتقليل من الاعتماد على الاستيراد، مما يؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وكان من نتاج اهتمام دول المجلس بتطوير الصناعات الغذائية أن وصل عدد المصانع العاملة في هذا القطاع بدول المجلس عام 2016 نحو 2,063 مصنعاً، تمثل ما نسبته 11.7 % من إجمالي عدد المصانع البالغ 17,596 مصنعاً، بلغ إجمالي الاستثمارات فيها قرابة 25.0 مليار دولار أمريكي، تمثل ما نسبته 6.3 % من إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية البالغ 394 مليار دولار، واستوعبت نحو 257 ألف عامل في قطاع الصناعات الغذائية، ممثلة ما نسبته حوالي 15.5 % من إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية والبالغ 1,664 ألفا.

22.1 مليون دولار واردات الخليج من المنتجات الغذائية 2015

دول الخليج تولي المزيد من الاهتمام لتطوير وتنمية الصناعات الغذائية

أدت هذه التطورات إلى زيادة مساهمة الصناعات الغذائية في تقليل حجم الفجوة الغذائية، وبالتالي ترشيد كلفة فاتورة الغذاء المستوردة، حيث حافظت على ثباتها وفي حدود (9 – 10%) من إجمالي قيمة الواردات خلال السنوات الخمس الماضية. تلعب الصناعات الغذائية دوراً مهماً في توفير الغذاء، وتكمن أهميتها في تعدد الأنشطة الصناعية الغذائية التي تقوم بها اعتماداً على تصنيع المواد الخام المتأتية من مصادر نباتية وحيوانية، والتي تكون غير صالحة للاستهلاك بشكلها الخام، مثل الحبوب والبذور الزيتية وغيرها.

على الرغم من نمو الصناعات الغذائية في دول المجلس وإحلالها لكثير من المنتجات التي كانت تستورد سابقاً إلا أنه ما زالت هناك مستوردات غذائية بلغت قرابة 22.1 مليار دولار، شكلت نحو 5 % من إجمالي الواردات، وذلك مقابل 8.6 مليار دولار للصادرات الغذائية شكلت نحو 1.8 % فقط من إجمالي الصادرات.

تتركز معظم الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية، حيث تستأثر بما يفوق 70 % من الاستثمارات التراكمية لهذا القطاع في دول مجلس التعاون.

◄ الواردات الغذائية عام 2015

بلغ إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي من المنتجات الغذائية 22,077,3 مليون دولار أمريكي عام 2015 توزعت حسب الأقسام الرئيسية للنظام وهي: منتجات الألبان بقيمة 5,484,8 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 24,8 % من إجمالي واردات المنتجات الغذائية. ومحضرات أساسها الحبوب والدقيق والنشا والحليب بقيمة 3,182,3، وبنسبة 14,4 % من إجمالي واردات المنتجات الغذائية، إضافة لمحضرات غذائية متنوعة مثل الشاي والقهوة والتوابل والبهارات المعبأة وغيرها بقيمة 3,057,1 مليون دولار، وبنسبة 13,8 % من إجمالي واردات المنتجات الغذائية. ومحضرات الخضراوات والفواكه بقيمة 2,261,4 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 10,2 % من إجمالي واردات المنتجات الغذائية. إلى جانب الزيوت الحيوانية والنباتية بقيمة 1,890,1 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 8,6% من إجمالي واردات المنتجات الغذائية.

وهناك الكاكاو ومحضراته بقيمة 1,444.4 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 6.5 % من إجمالي واردات المنتجات الغذائية.

والسكر ومصنوعاته بقيمة 1,323.9 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 6.0 % من إجمالي واردات المنتجات الغذائية. ثم الأعلاف الحيوانية بقيمة 1,027.4 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 4.7 % من الإجمالي. ومحضرات اللحوم والأسماك بقيمة 933.5 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 4.2 % من الإجمالي.. إضافة للمشروبات والعصائر بقيمة 920.6، وبنسبة 4.2 من الإجمالي.. ومنتجات المطاحن بقيمة 551.8 مليون دولار أمريكي، وبنسبة 2.5 % من الإجمالي.

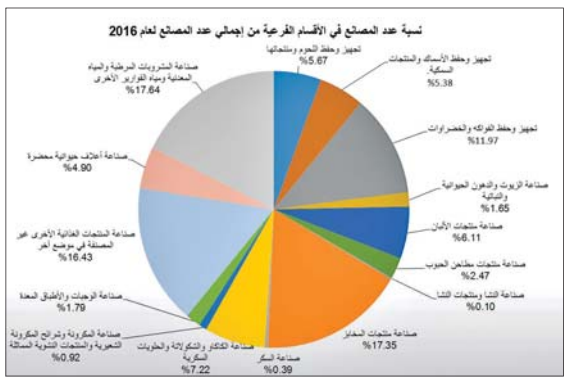

مميزات الخليج في الصناعات الغذائية

تتميز دول الخليج بالقدرة على الحصول على التقنية. وانخفاض التعرفة الجمركية لواردات السلع الزراعية وارتفاع مستوى المواصفات والمقاييس بما يخص الرقابة الصحية، فضلا عن إمكانية الصرف على البحث والتطوير وتوفر القوة الشرائية. إلى جانب ارتفاع فاتورة الواردات من المنتجات الغذائية.. وإمكانية الاستثمار الزراعي في دول أخرى خارج دول المجلس. والقدرة على استقطاب وجلب العمالة الماهرة. إضافة إلى إمكانية الاستفادة من منطقة التجارة العربية الكبرى للترويج للصادرات الغذائية. وتوفر معلومات السوق لإجراء دراسات الجدوى للمشاريع الصناعية الغذائية وسهولة الحصول على التمويل من صناديق التمويل.

أما التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية فهي ارتفاع حدة المنافسة في السوق المحلية من المنتجات المستوردة ومحدودية وصول الكثير من الصناعات الغذائية الخليجية للأسواق العالمية، وعدم توفر المواد الخام محلياً لمحدودية توفر الأراضي الزراعية إضافة إلى صعوبة تسويق المنتجات والإمكانات لدى الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة، كما أن هنالك بعض الصعوبات في الحصول على الأراضي الصناعية، مع الارتفاع في تكلفة إنشاء المباني الصناعية.